

أوضاع اللاجئين الفلسطينيين في لبنان

تحرير

د. محسن محمد صالح

المشاركون

أمل عيتاني

زياد الحسن

علي هويدي

محمود حنفي

معين مناع

نافذ أبو حسنة

طبعة مزبدة ومنقحة



تعليم اللاجئين الفلسطينيين في لبنان

نافذ أبو حسنة

مقدمة:

يلاحظ المتتبع للشأن الفلسطيني، وجود موقع متميز للتعليم في حياة الشعب الفلسطيني؛ داخل فلسطين وخارجها. وإذ يحاجج البعض بأن انصراف الفلسطينيين نحو الاهتمام بالتعليم بعد نكبة فلسطين؛ هو أمر طبيعي، بسبب ضياع الأرض، وتخلخل البنى الاجتماعية التقليدية، وارتباط المكانة الاجتماعية بالتحصيل العلمي، وحتى اختيار التعليم كمهنة كانت أكثر تيسراً للمتعلمين الفلسطينيين، من سواها عقب النكبة، فإن كل ذلك لا ينفي حقيقة أن فلسطين كانت قد شهدت نهضة تعليمية لافتة قبل النكبة: تجسدت في عدد كبير من المدارس والمعاهد ذات التبعيات المتعددة: الحكومية والأهلية والتبشيرية. وتمثلت ذروة سنام هذه النهضة بـ"الكلية العربية في القدس"، والتي كانت بصدد التحول إلى جامعة، كما لعب خريجوها دوراً كبيراً في التعليم داخل فلسطين، وخارجها لاحقاً.

عصفت نكبة 1948 عصفاً شديداً بالشعب الفلسطيني، واقتلعت نحو 800 ألف إنسان من أرضهم ودورهم ومدارسهم؛ ليهيّموا على وجوههم، قبل أن تضمهم خيام تتلاعب بها الرياح. وفي هذه الخيام بالذات، استأنف الفلسطينيون التعليم والتعلم؛ فقد وجدوا في ذلك إثباتاً للذات في معركة تستهدف وجودهم، وتشبثاً بالمستقبل إزاء واقع مريع، لا يمكن تغييره بالركون إلى التحسر، أو بالسقوط تحت وطأة الخيبة والهزيمة.

ومن الخيام إلى غرف بأئسة، ثم إلى مبانٍ مدرسية بمواصفات مقبولة، كانت ورشة فاعلة، تضيف صفة مميزة على واقع الفلسطينيين في المخيمات أساساً، لتتحول إلى سمة تطبع بطابعها المجموع الفلسطيني في مختلف أماكن تواجده، ومنها لبنان.

لعبت الأونروا دوراً في تهيئة ظروف ملائمة لتعليم أبناء اللاجئين. وهذه حقيقة ينبغي الاعتراف بها. وقد التقت مع قابلية فلسطينية لتلقف فرصة التعليم، والتفاعل الإيجابي معها. خصوصاً في المخيمات التي انتشرت في غزة، والضفة، والأردن، وسورية، ولبنان، على تفاوت الظروف العامة بين المخيمات في أماكن انتشارها المتعددة، وخضوعها لأنماط مختلفة من التعامل السياسي، والقانوني، والاجتماعي.

كان من الطبيعي أن تنعكس مجمل تعقيدات الوضع اللبناني على العملية التعليمية للفلسطينيين في لبنان، فالبطالة والقلق والإحساس بانسداد الأفق، تمثل عوامل كبح للاندفاع نحو التعليم، ناهيك عما لحق بمؤسسات التعليم الأساسي التابعة للأونروا، من أضرار وتراجعات، ترافقا مع عجز المنظمات غير الحكومية (أو الأهلية) عن تقديم بدائل مقبولة، ثم أضيفت التعقيدات المتصلة بالتعليم الجامعي، لتجعل من تعبير "الكارثة" في وصف الأوضاع التعليمية للاجئين الفلسطينيين في لبنان، غير مفارق للواقع كثيراً.

لقد تراجعت منذ سنوات، تلك الإشارات المتكررة إلى أن "الفلسطينيين يمتلكون أعلى نسبة من المتعلمين في الوطن العربي"، وتراجع بوتيرة متسارعة الحديث عن اهتمامهم المكثف بالتعليم. أما في لبنان فيدور الحديث عن "كارثته" لدى مقارنة أوضاع تعلم الفلسطينيين، خاصة في السنوات الأخيرة وبعد خطوات التقليل في الإنفاق التي اتخذتها الأونروا. فما هو واقع تعليم الفلسطينيين في لبنان في الوقت الراهن؟.

أولاً: تطور الأوضاع التعليمية للاجئين الفلسطينيين في لبنان:

لا يمكن فصل تطور الأوضاع التعليمية، عن مجمل التطورات التي لحقت بالمجتمع الفلسطيني اللاجئ في لبنان. فقد شملت خدمات الأونروا التعليمية للاجئين في لبنان، ومثل مجتمعات اللاجئين الأخرى، كان الإقبال على التعليم في مستويات جيدة، وثمة إشارات عديدة إلى أن أبناء اللاجئين في لبنان تمكنوا "من تحقيق أعلى مستويات في التعليم، وتحول المجتمع الفلسطيني في لبنان إلى أكثر المجتمعات العربية تعليماً قياساً بعدد السكان، وحتى العام 1982 كان من الصعب أن لا نجد في أي بيت فلسطيني عدداً من طلاب أو خريجي الجامعات"¹.

لقد سلفت الإشارة في المقدمة إلى إقبال الفلسطينيين رغم ظروفهم الصعبة على التعلم، ومن الناحية القانونية، لم يكن هناك ما يحرم الفلسطيني في لبنان من حقه في تحصيل العلم، حيث يحقّ للطلاب الفلسطينيين الانتساب إلى المدارس الرسمية الابتدائية والمتوسطة والثانوية، كما يحقّ له الانتساب إلى المدارس الخاصة، وكل



ذلك طبقاً لشروط القطاعين العام والخاص. وينطبق هذا الأمر على ما بعد دراسة المرحلة الثانوية، إذ يستطيع الطالب الفلسطيني متابعة دراسته في الجامعات الرسمية والخاصة وفقاً لشروطها، غير أن الاستثناء يتم لأشياء محددة مثل كليات التعليم المهني والتقني الرسمية، وكليات الطب، ومعاهد التعليم التربوي. وتحدد القوانين التعليمية في لبنان، نسبة الطلاب الأجانب في المدارس والجامعات ويأتي تصنيف الفلسطيني من بينها².

إن عدم وجود مانع قانوني للتعليم، باستثناءاته المشار إليها، لا ينفي انعكاس الحرمان من الحقوق الأخرى على العملية التعليمية من مختلف جوانبها؛ فالفقر الناجم عن الحرمان من حق العمل، أثر على نسبة التعليم وحجمه، كما أن آفاً ممن لا يملكون الأوراق الثبوتية محرومون من كافة الحقوق، بما فيها حق التعلم.

وقد أثرت الحروب بشكل مباشر على المستوى التعليمي للفلسطينيين، إذ أدت إلى هبوط المستوى العالي الذي اشتهرت به الأونروا في مجال التعليم المجاني، وذلك نتيجة الأضرار التي لحقت بالأبنية وضياع أوقات الدراسة، والإخلال بتدريب المعلمين. وتأثير الصدمات في قدرة الأطفال على التركيز، وغالباً ما يشار إلى بدء انهيار الواقع التربوي سنة 1975، الذي شهد اندلاع الحرب الأهلية في لبنان، فأصبحت نسب النجاح متدنية، وكلفت أحداث مثل حرب المخيمات خسارة ثلاثة أعوام دراسية، كما أدى التهجير إلى انقطاع الطلاب من أبناء المهجرين عن مدارسهم، ولمدة لا تقل عن سنة دراسية كاملة، وزادت صعوبة انتقال الطلاب من أماكن إيوائهم إلى مدارسهم السابقة، مما أدى إلى انقطاع أكثرهم عن متابعة الدراسة، أو تأخر التحاقهم بمدارس بديلة بسبب الصعوبات المالية، أو عدم توفر المدارس³.

ومنذ سنة 1982 تواصل تدهور الأوضاع التعليمية للفلسطينيين في لبنان على نحو أكبر مما سبق، فحتى ذلك الحين، كانت التأثيرات المتعكسة لوجود منظمة التحرير الفلسطينية تمس العملية التعليمية. صحيح أن قطاعات من الشبان والفتية قد انجذبت إلى الفصائل الفدائية، وإلى مغادرة مقاعد الدراسة لأسباب متعددة، وأن تدخلات الفصائل في المدارس وتوفير "الحمايات الأمنية" لمدرسين لم يكونوا يقومون بواجبهم، أثر سلباً في سير عملية التعليم، مما استدعى تدخل اللجنة التنفيذية للمنظمة لحل هذا الأمر⁴. ولكن في مقابل ذلك، فقد افتتحت المنظمة، ورعت مدارس ثانوية لم تكن الأونروا توفرها. وتدخلت

في ”الجانب الوطني للمنهاج الذي كانت تعتمدهُ الأونروا، بالتأكيد على الجانب التاريخي للقضية الفلسطينية، علماً أن معظم المدرسين كانوا منضويين في أطر فلسطينية، ويتطرقون للموضوع الوطني في معظم حصصهم“⁵. أما الإنجاز الأكبر للمنظمة وفصائلها؛ فتمثل في توفير آلاف من المنح الدراسية الجامعية للطلاب الفلسطينيين في أوروبا الشرقية، وكوبا وبلدانٍ أخرى. وعلى الرغم من كل ما يقال عن كيفية الإفادة من هذه المنح لجهة الاختصاصات والتوزيع... إلخ؛ فقد كانت ذات أثر كبير في رفع نسبة التعليم العالي لدى الفلسطينيين، وفي إتاحة فرص التعليم الجامعي، التي لم تكن متاحة في لبنان، سواء لضيق ذات اليد، أم لعدم توفر المقاعد الجامعية. كما أن المنظمة دعمت توفير الأقساط والكتب لعدد كبير من الطلاب، مما حولها في وقت من الأوقات إلى مؤسسة تعليمية موازية للأونروا. وقد تابعت اهتماماتها هذه لبعض الوقت بعد الخروج من لبنان، لكنها بدأت بالتضاؤل التدريجي، وصولاً إلى ما يشبه الغياب الكلي في السنوات الأخيرة، مما كان له أثر سيء على أوضاع تعليم الفلسطينيين.

بيد أن عاملاً آخر أساسياً، بدأ ينخر جسد العملية التعليمية للفلسطينيين في لبنان، وهو قيام الأونروا بالتقليص التدريجي للخدمات؛ ومن بينها التعليم.

منذ سنة 1992، وعلى إثر انطلاق المفاوضات العربية - الإسرائيلية، في مدريد على وجه التحديد، أو ما يعرف بمرحلة السلام، تدهورت خدمات وكالة إغاثة اللاجئين الفلسطينيين بشكل حاد. كانت الأزمة المالية التي بلغت حدّ الإفلاس التقني، كما أكدّ المفوض العام بيتر هانسن Peter Hansen في تقريره السنوي إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة في سنة 1997، هي السبب المعلن، في حين أن الخطط والبرامج المستقبلية للمرحلة الانتقالية في سنة 1995، ومواءمة الخدمات في سنة 1996، التي تهدف لتقديم الخدمات للدول المضيفة هي السبب الفعلي غير المعلن⁶.

لقد تم توجيه اهتمامات الأونروا، وأرصدها، وإمكاناتها إلى خدمة ”عملية السلام“، وتركزت أنشطتها الرئيسية في الضفة الغربية، وقطاع غزة في محاولة لإنجاح اتفاق أوسلو Oslo Accord. وأصدرت الوكالة سنة 1996 برنامج مواءمة الخدمات، الذي استعرض أنشطة الأونروا، وحدد خططها المستقبلية، وفيما يتصل بالمواءمة في لبنان، أشار برنامج الوكالة الدولية إلى أن:



نسبة الاستيعاب الصفّي في مدارس الأونروا في لبنان أكبر كثيراً منها في المدارس الحكومية. وتطبّق الأونروا المعايير الرسمية القصوى للعبء التعليمي في المرحلتين الابتدائية والمتوسطة معاً. وبساعتين دراستين إضافيتين للمعلم الثانوي الواحد في المدرسة الثانوية، التي تديرها الوكالة في بيروت، ولدى وزارة التربية معايير تنازلية للعبء التعليمي لكل معلم استناداً إلى سنوات خبرته، بينما الأونروا لا تطبق هذه المعايير، ولذا فإن تبني العمل المدرسي بنظام الفترة الواحدة، ومعايير العبء التعليمي للمعلم الحكومي، ونسب الاستيعاب الصفّي لدى الحكومة سيتطلب استحداث وظائف إضافية، وبناء مدارس جديدة، وافتتاح صفوف وغرف متخصصة؛ مما يستلزم تكاليف كبرى.

كما أشار البرنامج إلى أن التلامذة في المدارس الحكومية اللبنانية؛ يدفعون رسوم تسجيل قدرها عدة أضعاف ما يدفعه تلامذة الأونروا، وعائلات اللاجئين في لبنان لا يستطيعون دفع رسوم التعليم في المدارس الحكومية أو الخاصة...، وفي لبنان ينبغي للتلامذة أن يشتروا جميع كتبهم المدرسية، ولوازمهم الدراسية، وهذه تكاليف يصعب على عائلات اللاجئين تغطيتها⁷.

قدم البرنامج توصيفاً دقيقاً، وطالب باعتمادات كبيرة من أجل برنامج الموازنة، لكن ما حدث على أرض الواقع، كان تقليصاً مطرداً في خدمات الوكالة، ظهرت آثاره في جميع أنشطتها، ومن ضمنها التعليم الذي طالما شكّل مفخرة إنجاز لها.

وعلى الرغم من تركيز المخاوف إزاء "التقليص" على قضية اللاجئين عموماً، وعلى حق العودة خصوصاً، وعلى الآثار الكارثية لانخفاض الخدمات الصحية، والاهتمام بحالات العسر وغير ذلك، واعتبار التعليم أقل من سواه تضرراً، فإن تشابك الخدمات من ناحية، ووضع اللاجئين الصعب أصلاً من ناحية ثانية، أدى إلى انعكاسات سلبية مباشرة وغير مباشرة على العملية التعليمية، والتي لا تقتصر على توفر صفوف وقرطاسية وكتب ومعلمين، بل ما هو أكثر من ذلك، وقد لاحظ تقرير المؤتمر التربوي - التعليمي الأول للاجئين الفلسطينيين في لبنان أن "المشكلات التي يعاني منها الفلسطينيون لا يمكن تجزئتها، وأن من يتحمل مسؤولية تردي الأوضاع التربوية، هو مجمل الهيئات الراعية للاجئين، إلى جانب الأوضاع والظروف القاسية التي يعيشها اللاجئون الفلسطينيون"⁸.

ثانياً: الواقع التعليمي الراهن للاجئين الفلسطينيين في لبنان:

ما تزال الأونروا هي المسؤول الأول عن تعليم الفلسطينيين في لبنان، وحسب الإحصائيات الصادرة عنها في 2011/1/1، للعام الدراسي 2011/2010، فإنها تدير 74 مدرسة للاجئين الفلسطينيين في لبنان، كان عددها 80 مدرسة في بداية السبعينيات، يبلغ عدد الطلاب فيها 30,896 طالباً وطالبة. وللمقارنة فقط فإن الإحصائيات ذاتها تحدثت عن وجود 495,970 لاجئ في سورية، ولهم 118 مدرسة، يرتادها 66,400 طالب. وإذا سلمنا بدقة إحصائية الأونروا لعدد اللاجئين في لبنان (455,373) وبعده المدارس المخصصة لهم، فإن هذا كافٍ لإظهار حجم المشكلات التي يواجهها تعليم الفلسطينيين في لبنان. وبحساب بسيط يتبين أن نسبة الطلاب إلى عدد السكان الفلسطينيين هي 6.78% بينما هي في المجتمع اللبناني 23%⁹.

ومن المفترض أن هذه الإحصائيات لا تشمل غير المسجلين، وبالتالي فإن الصورة تصبح أشد قتامة وسوداوية، باحتساب أوضاع هؤلاء ممن يفتقدون الحق في التعليم أصلاً.

تشير التقديرات أن عدد فئة غير المسجلين يصل إلى حوالي 30 ألف نسمة، حصل 26 ألفاً منهم على وثيقة سفر من دائرة شؤون اللاجئين في وزارة الداخلية اللبنانية؛ وما زال هناك نحو 3-5 آلاف لاجئ من فاقد الأوراق الثبوتية¹⁰.

والواقع أنه ينبغي التمييز بين غير المسجلين وفاقد الأوراق، فعدم التسجيل في الأونروا يُبنى على الشرط الذي يطلب أن يكون اللاجئ من سكان فلسطين ما بين حزيران/يونيو 1946 وأيار/مايو 1948. وهناك من لم يُسجلوا كلاجئين أصلاً. أما من حصلوا على تسجيل لدى الدوائر اللبنانية؛ فبعضهم جاء في الخمسينيات من القرن الماضي، وبعضهم الآخر تدبر أمر التسجيل بشكل أو بآخر. ويبقى فاقد الأوراق، وهؤلاء ممن جاؤوا مع المقاومة الفلسطينية من الأردن، ومصر، والعراق، وسورية، وبقوا في لبنان بعد رحيل المقاومة. وهؤلاء لا يستفيدون من خدمات الأونروا كافة، بما فيها التعليم. وهنا يقع اللبس أحياناً فيشار إلى استفادتهم من التعليم، والمقصود هو غير المسجلين لدى الأونروا ولكنهم يمتلكون الأوراق الثبوتية اللبنانية.



والحقّ الوحيد لفاقدي الأوراق الثبوتية هو الجلوس في الصفوف "كمراقبين ومستمعين فقط دون تقديم الامتحانات"، ويقول أحدهم:

لا زلت أنكر كيف كان أستاذ المدرسة يبعث بطلب والدي لإخياره بأسف لعدم السماح لي بتقديم امتحانات نهاية العام الدراسي، كوني غير مسجل في المدرسة بصورة رسمية، بينما كنت أنظر [إلى] أصدقائي بحسرة وهم منهمكون في التحضير للامتحانات وترقب نتائجها، وأنا لا أملك سوى الأمل بتغيير حالي، وحصولي على ورقة تثبت هويتي، فأنا لا أملك شهادة ميلاد.

وتصل نسبة من هم في سن الدراسة من هذه الفئة إلى 48%، ويشكل الأطفال دون سن التاسعة ما يقارب 19.5%، بينما يُشكل الذين تتراوح أعمارهم بين 10 و17 سنة ما نسبته 28.5%¹¹.

ومن المفهوم أن أبناء هذه الفئة لا يستطيعون أيضاً الالتحاق بالمدارس الرسمية أو المدارس الخاصة اللبنانية. وبالتالي فإن أوضاعهم هي الأكثر سوءاً في التعليم وسواه. ومن المتصور أن الأونروا تتحمل مسؤولية أساسية في تسوية أوضاعهم، على الأقل في جعل أبنائهم مشمولين بخدمات التعليم.

وعملياً فليست هذه هي المسألة الوحيدة، التي تتحمل الأونروا المسؤولية عنها، وهو ما يتبين من خلال استعراض مشكلات تعليم الفلسطينيين في لبنان، خاصة في مراحلها الأولى الابتدائية والإعدادية والثانوية، وهي المراحل التي تشرف عليها وكالة الأونروا، فضلاً عن معهد التأهيل المهني في سبيلين.

1. العجز المالي وسياسة التوظيف:

يجري توصيف التقليلات "التي قامت بها الأونروا بسبب الأزمة المالية"، عاملاً أساسياً في تراجع الوضع التعليمي للفلسطينيين، في مراحل التعليم الأساسي (عدا عن رياض الأطفال وهي غير مشمولة بخدمات التعليم التي تقدمها الأونروا)، والثانوي.

بدأت انعكاسات العجز بالظهور في مطلع التسعينيات، واتخذت الأونروا سلسلة إجراءات؛ لخفض العجز تجلّت أساساً في تقليص النفقات على الخدمات الأساسية ومنها التعليم.

تنطق الأرقام بوجود العجز، لكن أسباباً عديدة تدفع إلى القول بأن تفاقم المشكلة يرتبط بالأولويات لدى الوكالة، وتقديم تلبية رواتب الموظفين الدوليين المرتفعة على الأهداف الأساسية لوجود هذه الهيئة الدولية، أي خدمة اللاجئين الفلسطينيين. فإن:

الميزانية العامة للأمم المتحدة تتحمل مثلاً تكلفة نحو المائة وظيفة دولية، في حين تشارك اليونيسف واليونسكو ومنظمة الصحة وغيرها، في تحمل تكلفة بعض الوظائف، لكن ما يلاحظ هو انسحاب الكثير من هذه المؤسسات ل يبقى على الأونروا تغطية الانسحاب أو التخلي عن هذه الوظائف، التي في كثير من الأحيان تكون من الوظائف المهمة، كالمعلقة بالتعليم مثلاً، فاليونسكو التي كانت تغطي 14 وظيفة دولية تراجع نصيبها إلى ثلاث وظائف. وأوقفت منذ العام 1994 دعمها التقني لبرنامج الأونروا التعليمي الذي كان يغطي تكاليف توفير منح وزمالات ومعدات ومستشارين ووسائل فنية سمعية وبصرية¹².

لم تُحدث الوكالة تحولاً للتكيف مع حالة "التخلي"، وتحميلها عبء دفع رواتب كبيرة، ففي:

موازنة العامين 2002 و2003 خصصت الأونروا 2.9 مليون دولار للموظفين الدوليين، منها 1.9 مليون دولار لتغطية تكاليف سبع وظائف دولية إضافية، و1.4 مليون دولار نظراً للزيادة الحاصلة في التكاليف القياسية للجغرافية بالنسبة إلى أملاك الموظفين الدوليين. وهذا يعني تخصيص نحو 257,142 دولار أمريكي لكل موظف، وهو ما يساوي مخصصات 3,673 لاجئاً فلسطينياً في السنة. وفي ميزانية العامين المذكورين تم تخصيص ما نسبته 4.2% من الميزانية العامة، لتسعة موظفين دوليين مقابل 67.5% من الموازنة لرواتب 24,730 موظفاً محلياً¹³.

يمكن لبحث متخصص أن يناقش ما يُحكى عن "فساد" في الهيئة الدولية، لكن الحديث هنا إنما يستهدف تقديم مقاربة للأولويات في ظل ما يقال عن "عجز" لدى الأونروا. وما دُنا في مجال الوظائف، فمنذ سنة 1995 أدخلت الوكالة على نظام التوظيف فيها، الكثير من التعديلات، فإلى جانب وقف كل أشكال التوظيف القائم على النظام غير المحدد Indefinite Bases، تم تغييره بأكثر من نظام كان قبل الأخير فيها سنة 1998، والذي عرف بالاتفاق الخاص Special Agreement، الذي اعتمد نظام الدفع اليومي.



فشل هذا النظام بسبب عدم إقدام أصحاب الكفاءة وخاصة من المدرسين على التقدم للوظائف الجديدة، وما رافقه من نتائج سلبية دفع المفوض العام خلال النصف الثاني من سنة 1999 إلى إصدار نظام توظيف جديد أقل سوءاً من سابقه¹⁴. لكن هذا النظام لم يمهّن المشكلة، إذ بقيت سياسات التوظيف سلبية ناهيك عن دور قوى الأمر الواقع في فرض نفسها، وتداخلها في مناقلات تحدث للأساتذة وتؤثر في إنتاجية الأستاذ¹⁵.

ويُفهم من مذكرة "اللجان الشعبية" في لبنان، الموجهة إلى المدير العام للأونروا في 2005/10/21، أن "التوظيف يتم بطريقة عشوائية وانتقائية، بعيدة عن التخطيط الذي يجب أن يستند إلى معايير علمية، تأخذ بعين الاعتبار، الكفاءات التي تحرم أصحابها من نيل فرصهم"، وتضع مكانهم أشخاصاً يتم توظيفهم بناء لصلة القرابة والمحسوبيات. وفي مجال المناقلات والتعيينات؛ فهي:

تتمّ بشكل عشوائي مزاجي غير مدروس، تترك آثاراً سلبية على عاتق المدرسين، وتزيد من الأعباء الاقتصادية عليهم وعلى الطلاب، حيث يفقد المدرس الحالة المشجعة والمعنوية على بذل دور ريادي في إيصال المادة التعليمية، حيث تتمّ مناقلات البعض من الشمال إلى الجنوب أو بالعكس دون وجود مبرر منطقي لذلك¹⁶.

أدى عدم توظيف الأكفاء بدعوى العجز في الميزانية، إضافة للمناقلات العشوائية إلى إلحاق أذى كبير بالعملية التعليمية، حيث تلاحظ مذكرة اللجان الشعبية أن "تدني المستوى التعليمي للطلاب يعود في أحد أسبابه؛ إلى غياب التوجيه التعليمي والإشراف التربوي، والمتابعة الميدانية من الموجهين ومديري المدارس، الذين يفترض بهم ممارسة مهامهم بشكل جيد يحسن من الأداء التعليمي، ويرفع من مستوى الطلاب".

وثمة من يعدّ المشكلات المتعلقة بالتوظيف أساسية في أزمة التعليم لدى الفلسطينيين، ذلك أن:

غياب سياسة توظيفية للمدرسين، تعتمد على الكفاءة كمعيار أساسي، وعدم وجود نظام توجيه الملائم والمحاسبة، وعدم مراعاة التخصصات في المرحلة المتوسطة، والإهمال المتعمد للجامعيين وحاملي الشهادات العليا في التوظيف، وتقاعس المسؤولين في ملء الشواغر، والمماطلة في إرسال المدرسين بهدف التوفير المادي، وغياب النظار، وإلزام المدير بتدريس 6 حصص أسبوعياً أو أكثر¹⁷.

كل ذلك خلف آثاراً كارثية ملحوظة. وبحسب استطلاع جمعية الخريجين الفلسطينيين فإن نسبة لافتة من الطلاب أبدت تشكيكاً بقدرة المعلمين، وقد أشار الاستطلاع إلى أن ما نسبته 30% من أفراد العينة لا يفهمون شرح المدرس لمادة اللغة الإنجليزية، فيما رأى 63.5% من الأفراد أن غياب وسائل الإيضاح لمواد الفيزياء والأحياء والرياضيات والكمبيوتر والتكنولوجيا، يؤثر جدياً على تحصيلهم¹⁸.

وقد كان لافتاً أن المؤتمر "التربوي - التعليمي الأول للاجئين الفلسطينيين في لبنان" أوصى في بيانه الختامي بـ"تأهيل المعلم بالمناهج الجديدة تأهيلاً صحيحاً، وتأمين أساتذة متخصصين لكل مواد التعليم، واعتماد الكفاءة والخبرة في اختيار المعلمين وتعزيز الإشراف التربوي والإداري، وتفعيل مركز التطوير التربوي".

2. الأبنية المدرسية ونظام الدفعتين:

يمكن افتراض صلة وثيقة بين واقع الأبنية المدرسية التابعة للأونروا، والحديث عن "العجز المالي". لكن الحقيقة أن الوضع لم يكن أفضل قبل سياسة التقلصات، وقد لاحظت مذكرة اللجان الشعبية أنفة الذكر، عند الحديث عن البنى التحتية للمدارس أنه مع بداية كل عام دراسي:

نفاجاً بورشة إصلاحات وإعمار تؤخر بدء العام الدراسي. هذه الإصلاحات يفترض أن تتم خلال العطلة المدرسية في الصيف، إلى جانب ضرورة الإسراع بوضع الخطط والبرامج المسبقة لتلبية احتياجات المدارس من إعمار شعب (صفوف) جديدة، تستوعب أعداد جميع الطلاب بما ينهي سياسة الدفعتين¹⁹.

تعاني الصفوف في مدارس الأونروا من اكتظاظ شديد، حيث بلغ معدل عدد الطلبة لكل شعبة 32.4 طالباً في العام الدراسي 2007/2006. ويعمق من مشكلة الاكتظاظ اعتماد نظام الدفعتين والثلاث أحياناً (بمعنى أن يداوم الطلاب في المدرسة الواحدة على شكل دفعتين أو ثلاث دفعات متتالية). ويكفي القول إن كافة المعنيين بشؤون التربية والتعليم يجمعون على أن هذا النظام المعتمد، شكل استثناء، وليس قاعدة في أسلوب التعليم المتعارف عليه، بينما هو في وكالة الأونروا القاعدة التي يسير عليها نظامها التعليمي بكل مساوئه، وانعكاساته السلبية على مجمل العملية التربوية، وقدرة التلاميذ على الاستيعاب، وقدرة المعلمين على العطاء²⁰.



وتفتقر المدارس المكتظة عامة إلى وجود الأجهزة والأدوات التعليمية الأساسية والمساعدة؛ كالكمبيوتر، والمجسمات العلمية والطبية والمختبرات ووسائل الإيضاح، والأدوات المكتبية كما أن 45% من المدارس مستأجرة، وتفتقد إلى الملاعب، والتهوية، والإضاءة المناسبة²¹.

3. لوازيم التعليم والضغوط والإهمال:

فرضت الأونروا منذ سنوات على الطلاب دفع رسوم زهيدة لكنها تثقل كاهل الأسر الفلسطينية الفقيرة، حيث يدفع الطالب في المراحل الابتدائية والمتوسطة والثانوية مبلغاً رمزياً سنوياً يتراوح من 3.3 دولار إلى 16 دولاراً. علماً أن الأونروا كانت تقدم سابقاً منحة لطالب الثانوي قيمتها 40 دولاراً أمريكياً، وأوقفتها منذ أواخر السبعينيات. وقد أشارت مذكرة اللجان الشعبية الفلسطينية الصادرة في 2005/10/21 إلى هذه السياسة، التي تلزم التلاميذ بداية كل عام بدفع مبلغ معين في وقت يكون هو بأشد الحاجة إليه، لشراء القرطاسية التي يفترض أن تقوم الأونروا بتأمينها.

كما أن الطلاب محرومون من حقهم في الحصول على القرطاسية، التي كانت توزع عليهم سابقاً، ويتأخر توزيع الكتب، مما يتسبب بضياع عدد من أيام الدراسة²².

ويشكو الطلاب من سياسات الإهمال، والتعنيف الشديد، حيث أجاب ما نسبته 55% من أفراد العينة، في الاستطلاع الذي أجرته جمعية الخريجين الفلسطينيين من الجامعات والمعاهد اللبنانية، بنعم على سؤال عن انتهاك كرامتهم بالشتائم والإهانات²³. وفي دراسة أعدتها مكتبة الأبحاث الاجتماعية الفلسطينية يوضح د. باسم سرحان أن ما نسبته 91.5% من الطلاب الذين جرى استفتاؤهم شاهدوا أستاذاً يضرب التلاميذ²⁴. وتلجأ الأونروا إلى سياسات الترفيع التلقائي في الصفوف الانتقالية، عبر تحديدها لنسب الرسوب؛ ليواجه الطلاب مشكلات جدية في امتحانات الشهادات الرسمية.

4. انعكاسات السياسة التعليمية للأونروا:

في الاستطلاع الذي أجرته جمعية الخريجين الفلسطينيين سنة 2003، رأى 68% من الطلاب الفلسطينيين المستطلعة آراؤهم، أنهم كانوا يستطيعون تحصيل علامات أكثر لو كانوا في مدرسة غير مدارس الأونروا.

أما في استطلاع مركز الزيتونة الذي نُفِّذَ في الفترة 12-13/11/2005؛ فقد أبدى 41.7% من العينة، التي أجابت عن سؤال حول تقييمها لأداء الأونروا، تقديراً إيجابياً لتعليم الأونروا، أما الذين صنفوه في الخانات الأدنى من التقدير، فكانت نسبتهم 58.2% من المشاركين في الاستطلاع (انظر جدول 3/1). ومما له دلالة في تقييم أداء الأونروا في التعليم أن 63.6% من الأفراد قالوا إنهم يفضلون نقل أبنائهم إلى مدارس خاصة إن تيسر لهم ذلك (انظر جدول 3/2)²⁵.

وعموماً، فإن حالة من عدم الرضى، بل والسخط أحياناً، تَسِمُ نظرة الفلسطينيين في لبنان إلى سياسات الأونروا، وضمن ذلك سياساتها تجاه التعليم. وعلى الرغم من الإقرار بتداخل العوامل التي أدت إلى تدني مستوى التعليم لدى الفلسطينيين في لبنان، إلا أن هناك ميلاً عاماً لتحميل الأونروا المسؤولية الأساسية عن ظواهر تعدّ انعكاساً لسياساتها تجاه اللاجئين عامة، وتعليمهم على نحو خاص، وهي الرسوب، والتسرب، والامية.

جدول 3/1: تقييم فلسطينيي لبنان لتعليم الأونروا حسب استطلاع مركز الزيتونة

النسبة المئوية %	
7.7	ممتاز
9.9	جيد جداً
24.1	جيد
35	لا بأس
23.2	ضعيف
100	المجموع



جدول 3/2: تقييم فلسطينيي لبنان لتفضيل نقل الأبناء إلى مدارس خاصة حسب استطلاع مركز الزيتونة

النسبة المئوية %	
63.6	نعم
36.4	لا
100	المجموع

أ. الرسوب:

تميزت مدارس الأونروا بتحقيق نسب نجاح عالية، ولكن المستوى التعليمي لمدارسها في المرحلتين الابتدائية والمتوسطة، تدهور إلى درجة أن نسبة التلاميذ الذين تجاوزوا امتحان الشهادة اللبنانية المتوسطة للعام الدراسي 1998-1999 (الدورة الأولى)، لم تزد عن 41.42%. وجاءت هذه النسبة أقل بكثير من معدلات النجاح العامة للمدارس اللبنانية، في المقابل حافظ تلامذة الوكالة في سورية، وغزة على نسبة النجاح نفسها التي تتراوح بين 85-95%²⁶.

وفي سنة 2004، لم تستطع سوى مدرستين (مدرسة نابلس للفتيات في صيدا، ومدرسة العوجا في عدلون) الحفاظ على نسبة نجاح تزيد عن 40% (47.76% مدرسة نابلس، و46.15% مدرسة العوجا). أما نتائج بقية المدارس فكانت كارثية، إذ بلغت نسبة النجاح في مدرسة جدين للذكور في مدينة صيدا 16.29%، وتدنت النسبة إلى 15.38% في مدرسة يافا للذكور في مخيم عين الحلوة. ولم يستطع سوى 311 طالباً وطالبة، من أصل 1,011 أي ما نسبته 30.76%، من مدارس الأونروا في صيدا لنهاية المرحلة المتوسطة (البريفيه) تجاوز امتحان المدرسة النصفية²⁷. ولم تُثر هذه الأرقام أي تحرك من جانب دائرة التربية والتعليم في الأونروا، ولا هي دعتها إلى بحث جدي فيما يحصل، ولا إلى التصرف الإيجابي إزاءه.

ب. التسرب:

يمثل "التسرب" أخطر ظاهرة يواجهها التعليم الفلسطيني في لبنان. ومن الملاحظ أن الأونروا تتجاهل قضية تسرب التلاميذ من المدارس نحو سوق العمل بشكل مبكر، مما يحولهم إلى أيدٍ عاملة رخيصة، فلا هم متعلمون، ولا هم يشكلون يداً عاملة ماهرة. مما يحتم عليهم البقاء في مستوى اجتماعي متخلف اقتصادياً، وهذه الظاهرة ليست جديدة، فقد بلغت نسبة المتسربين للالتحاق بسوق العمل خلال سنة 1992 حوالي 15%²⁸.

وللتسرب أسباب عديدة، حيث يعدّ العامل الاقتصادي من أهم الأسباب في تفاقم ظاهرة التسرب، إلا أن العامل التربوي يمثل سبباً لا يستهان به، حيث بلغ عدد الذين تركوا المدرسة بسبب الرسوب 17.5%²⁹.



وبحسب الإحصاءات التي قام بها معهد فافو؛ فإن 13% من الأطفال في المخيمات لم يلتحقوا بالمدارس، و18% تسربوا منها قبل إتمام المرحلة الابتدائية، و10% فقط أتموا المرحلة الثانوية³⁰.

ويصل التسرب إلى معدلات عالية، تبلغ "أكثر من 7% للمرحلة الابتدائية، ونحو 19% بالنسبة للمتوسطة، ويلاحظ أن ازدياد عدد التلاميذ السنوي (في مدارس الأونروا) أقل بكثير من الزيادة الطبيعية لعدد الأطفال، وهذه الزيادة تكاد تكون غير ملحوظة في سنوات عدة"³¹.

الأزمة الأكثر تجلياً من الأمية هي فرصة إتمام المرحلة المدرسية الأساسية، فنجد أن 35% من اللاجئين الفلسطينيين في لبنان لم يتمكنوا من إتمام المرحلة الابتدائية. وهذه النسبة ليست آخذة بالاختفاء، فـ 25% ممن تتراوح أعمارهم بين 15-29 لم يتموا المرحلة الابتدائية. والتوزيع غير المعتاد لنقص التعليم بين الجنسين حاضر هنا أيضاً، إذ إن 22% من الذكور بين 15-29 لم يتموا المرحلة الابتدائية، بينما هذا الرقم للإناث هو 17%³²، إضافة إلى أن الإناث يشكلن 51.7% من المنخرطين في التعليم الإعدادي (المتوسط) لدى الأونروا، و60.4% من المنخرطين في التعليم الثانوي³³. وعلى الرغم من كل ذلك ما تزال المؤسسات الدولية تصرّ على التعامل مع قضية التعليم بناء على تشخيص واقع اللاجئين عند لجوئهم، حيث كانت نسب التعليم أقل عموماً لدى الإناث، وما تزال إلى اليوم تعطي تسهيلات خاصة للإناث في المراحل التعليمية المختلفة، وتخصص صندوقاً خاصاً لمنح الإناث فقط في المرحلة الجامعية، رغم الحاجة الملحة لتوجيه المال للقضاء على الأمية ونقص التعليم بين الفئات الأصغر عمراً ذكوراً وإناثاً، إذ إن ما سقناه يعني أن طفلاً من بين كل 11 طفل فلسطيني في لبنان لا يجيد القراءة والكتابة، وطفلاً من بين كل خمسة أطفال لا يتمكن من إنهاء تعليمه الابتدائي.

اللافت هنا، هو أن الأرقام تؤكد أن اللاجئين الفلسطينيين في مختلف مناطق شتاتهم هم في العموم أكثر تعلماً من محيطهم، باستثناء واحد هو لبنان³⁴، بالرغم من أن مدارس الأونروا موجودة بالكثافة نفسها في كل هذه البلدان، بل لعلها في لبنان أكثر حضوراً. وباعتقادنا أن التفسير الأكثر منطقية هو أن الطفل الفلسطيني اللاجئ في تلك البلدان تتاح له فرصة التعليم الرسمي في مختلف المراحل الدراسية، مما يقلل اعتماده على الأونروا ويقلل العبء التعليمي الملقى على كاهل هذه الأخيرة، بينما هو في لبنان محروم

من التعلّم في المرافق الحكومية اللبنانية بموجب القانون اللبناني الذي يرى أن التعليم الإلزامي "حق لكل لبناني في سنّ التعليم الابتدائي"³⁵، وهو ما يجعل المصدر الوحيد الممكن للتعليم هو مدارس الأونروا وهذا الأمر يضطر الأونروا إلى تكريس حوالي نصف ميزانيتها للتعليم رغم الحاجات الملحة للاجئين في مختلف القطاعات الأخرى. بالإضافة إلى أن غير المسجلين لدى الأونروا، والنازحين المحرومين من الأوراق الثبوتية لا يستطيعون تسجيل أبنائهم لا في التعليم الرسمي، ولا في الأونروا، وحتى حين تمنحهم الأونروا حقّ حضور الفصول فإن من لا يحملون أوراقاً ثبوتية لا يستطيعون التقدم للشهادات الرسمية الإعدادية أو الثانوية.

أما النسب المتدنية لتعليم الذكور الأصغر سناً على وجه الخصوص فسببها الاتجاه المبكر للعمل. فإغلاق مختلف المهن أمام اللاجئين الفلسطينيين قلل كثيراً من إيمانهم بالجدوى الاقتصادية للتعليم، علاوة على أن ظروفهم الاقتصادية الضاغطة، لا تُتيح ترف مواصلة تعليم الأبناء رغبة في قيمته المعنوية والقيمية البحثية، خصوصاً للآباء الذين لم يسبق أن اختبروا أثر التعليم في حياتهم، وهم لذلك يتجهون إلى إدخال أبنائهم سوق العمل بشكل مبكر، حتى يتعلموا حرفةً تُمكنهم من الإسهام في دخل الأسرة وتُعدّهم للعب الدور المتوقع منهم مستقبلاً بالإنفاق على أسرهم الخاصة. وتشير الدراسات إلى أن نسبة الانخراط في التعليم تبدأ بالهبوط من عمر 14 عاماً، حيث يبلغ تسرب الأطفال من المدارس في هذا العمر حوالي 20%، لتصل إلى حوالي 50% بوصول الأطفال إلى سن 16 عاماً³⁶.

أما النتائج التي توصل إليها استطلاع مركز الزيتونة، فتثير الهلع، إذ إن نسبة الأسر التي ترك واحد أو أكثر من أفرادها التعليم المدرسي، وهم في سن التعليم، هي 60.1%³⁷ (انظر جدول 3/5). ومع أن ظاهرة التسرب ترتبط بمعطيات كثيرة، مثل المستوى التعليمي للآباء والأمهات (انظر الجدولين 3/3 و3/4)، والأوضاع الاقتصادية للأسر، إلا أن النوعية المتدنية لنظام التعليم، إضافة إلى عدم الثقة فيه، تشكل عاملاً أساسياً في ابتعاد الأطفال عن المدرسة، لأن الأطفال يدركون في قرارة ذاتهم أن النظام المدرسي الموجود لا يوفر لهم مهارات الحياة، ولا يؤمن لهم مهارات سوق العمل. ويتعزز هذا الاعتقاد بحقيقة أن معظم من سبقهم من زملائهم الطلبة الذين أنهوا تعليمهم الرسمي لم يجد معظمهم عملاً، أو أنهم التحقوا بأعمال ذات أجور منخفضة جداً³⁸.



جدول 3/3: المستوى التعليمي للأب حسب استطلاع مركز الزيتونة

النسبة المئوية %	
22.9	أمي
4.2	يقراً ويكتب لكن لم يتلقَ تعليماً مدرسياً
27.9	ابتدائي
20.2	إعدادي
12.9	ثانوي
4.6	معهد فني / دبلوم
6.2	ليسانس
0.9	ماجستير
0.1	دكتوراه
100	المجموع

جدول 3/4: المستوى التعليمي للأُم حسب استطلاع مركز الزيتونة

النسبة المئوية %	
40.8	أمية
1.9	تقرأ وتكتب لكن لم تتلقَ تعليماً مدرسياً
21.6	ابتدائي
26.2	إعدادي
7.5	ثانوي
0.4	معهد فني / دبلوم
1.5	ليسانس
100	المجموع

تبين نتائج استطلاع مركز الزيتونة (جدول 3/5) أن نسبة من تركوا التعليم للالتحاق بسوق العمل، تبلغ 39.9%، فيما تبلغ نسبة من تسربوا بسبب ضعف مستواهم الدراسي 20.2%. إن هذا يشكل دليلاً واضحاً على تداخل الأسباب المؤثرة

في تدني المستوى التعليمي عند الأطفال. ويظهر مرة أخرى التأثير الكبير للظروف الاقتصادية والاجتماعية للاجئين الفلسطينيين في لبنان على العملية التعليمية. ففي مخيم برج الشمالي مثلاً، وبعد أن ينهي الطالب الفلسطيني المرحلة المتوسطة ”يصطدم بغياب ثانوية تابعة للأونروا، وبالقانون اللبناني الذي يجيز لعدد محدود من الفلسطينيين الالتحاق بثانويات حكومية لبنانية، وتبعاً لمعدلات مرتفعة“³⁹، وبعجز الأهل عن دفع أقساط الثانويات الخاصة.

وتظهر تحقيقات صحفية ميدانية، فضلاً عن لقاءات قام بها الباحث، عاملين متساندين وراء التسرب الناتج عن الظروف الاقتصادية؛ هما حاجة الأهل من ناحية، وعدم ثقة الأهل (والتلاميذ أحياناً) بأن التعليم سوف يوفر فرصة أفضل من ناحية أخرى.

جدول 3/5: نتائج وجود أفراد من العائلة تركوا الدراسة في المدارس حسب استطلاع مركز الزيتونة

النسبة المئوية %	
39.9	لا
39.9	نعم، بسبب حاجة العائلة لهم
20.2	نعم، بسبب ضعف مستواهم الدراسي
100	المجموع

ومن الأمثلة الحية على هذا الواقع نورد المثالين التاليين: كان ياسر (13 عاماً) تلميذاً مجتهداً، توفيت والدته بسبب المرض، ومرض والده، فلم يعد قادراً على إطعام أطفاله

السة، مما اضطر ياسر إلى ترك المدرسة، والعمل في محل ”ميكانيك“ للسيارات كي ”يعيش“. وهذه قصة تتكرر كثيراً، وتشمل حتى الفتيات أيضاً، مثل منى التي تعمل مع والدتها في غسل أدرج المباني، وإن كانت نسبة تسرب الفتيات أقل من الذكور.

لكن جانباً أعمق للمشكلة يظهر في ”تغير النظرة إلى التعليم“؛ حيث كان اندفاع الفلسطينيين نحو التعليم، رغبة في تحقيق الذات، وتأمين مستوى لائق من العيش، أما الآن فثمة نظرة غير موضوعية للتعليم والمتعلمين، إذ يوجد قسم كبير منهم عاطلين عن العمل أو يعملون بغير تخصصاتهم. فنظرة الأهل تغيرت اليوم، وما عادوا مقتنعين بالدراسة كاستثمارٍ مجدٍ، فينصحون أولادهم بالعزوف عنه والتوجه لتعلم المهن⁴⁰.

يكن أساس هذه النظرة المتجددة في إدراك الفلسطينيين لواقع أنهم محرومون من ممارسة الكثير من المهن، ويقول والد أحد التلاميذ المتسربين: ”لا أملك حيلة أمام عذابات محمد، إلا أنني أواسي نفسي بتخيل الحال الذي سيؤول إليه وضعه بعد حصوله على الشهادة، سيتركها جانباً ليعمل إما دهاناً، أو سائق سيارة أجرة لا يملكها، مثل أغلب الشباب الفلسطيني المتعلم، إذن لماذا التعب“⁴¹. لكن هذا لا يمنع طفلاً من التساؤل: ”لماذا أترك المدرسة لأعمل وغيري يتابعون دراستهم؟ لماذا يُطلب مني، وأنا في هذا السن العمل كي أتمكن من العيش أنا وإخوتي الصغار؟“⁴².

مع لامبالاة الأونروا تجاه ظاهرة التسرب، فإن معدلاتها المرعبة أثارت قلقاً واسعاً في أوساط فلسطينية عدة. ومع غياب جهة رسمية ترعى شؤون الفلسطينيين، فقد تحركت الجمعيات والمؤسسات الاجتماعية للعمل على ”تحسين أوضاع المتسربين، معتمدة على التمويل الذاتي والتبرعات، وتقوم هذه الجمعيات بتنظيم صفوف تعليمية لهم، وتخصيص منهاج تعليمي مبسط يتناسب مع قدرتهم الاستيعابية، خصوصاً وأن الكثيرين منهم لا يتقنون القراءة والكتابة“⁴³.

لكن هناك من ينتقد عمل هذه ”الجمعيات“، مشيراً إلى ”انعدام التنسيق، وغياب التخصصية، وعبودية البرامج والخدمات، فضلاً عن المشكلات المتعلقة بمصادر التمويل وخطورتها على الهوية الوطنية“⁴⁴.

وتبقى مشكلة التسرب واحدة من أخطر المشكلات التي يواجهها تعليم اللاجئين الفلسطينيين في لبنان، والتي تنعكس سلباً على مستقبلهم المهني ومستواهم الاجتماعي.



ج. الأمية:

وهي على ارتباط وثيق بالتسرب المدرسي (الانسحاب وعدم الالتحاق بالمدرسة أصلاً)، وتعد مرتفعة على نحو مقلق (انظر الجداول 3/6 و 3/7 و 3/8).

إن إمكانية التعليم ونوعيته تعدّ من التحديات التي تواجه الطفل الفلسطيني في لبنان، وتعيش معه بقية حياته. فعلى الرغم من أن الكثير من الدراسات تشير إلى أن الفلسطينيين في الداخل وفي الشتات هم أكثر الشعوب تعليماً في الشرق الأوسط، إلا أن حالة اللاجئين الفلسطينيين في لبنان يمكن أن تعدّ استثناءً، إذ تبلغ النسبة العامة للأمية بين اللاجئين الفلسطينيين 20%⁴⁵ بينما هي 7.5% لعموم المقيمين في لبنان⁴⁶ (أي بفارق 12.5% عن اللاجئين)، وحوالي 8% لفلسطينيي سورية و9% للاجئين في الضفة الغربية وقطاع غزة⁴⁷. هذه النسبة العالية للأمية ليست متركزة في كبار السن كما هو معتاد في المجتمعات النامية، بل هي آخذة بالزيادة بين الذكور الأصغر سناً، إذ تبلغ الأمية 8.7% بين اللاجئين الذكور في الفئة العمرية 15-29، وهي نسبة تفوق مثيلتها للفئة العمرية بين 30-44 والتي تبلغ 7.3% بين الذكور. هذه الحقيقة تشير إلى أن أزمة الأمية هي أزمة يعاد استيلاؤها في المجتمع الفلسطيني في لبنان، وأزمة الأمية من الأزمات المزمنة التي قد تحمل مع مجتمع اللاجئين في لبنان لأجيال قادمة. هذه الأمية مخالفة للمعهود كذلك في نمط توزيعها بين الذكور والإناث، فعلى الرغم من أن التوقع المعتاد بأن تكون نسبة الأمية أعلى بين الإناث، إلا أن واقع الأمر يشير إلى أن نسبتها بين الذكور الأصغر سناً أعلى؛ إذ تبلغ 8.7% مقابل 5.4% بين الإناث⁴⁸.

وقد بلغت معدلات الالتحاق بالتعليم للأفراد الذين تتراوح أعمارهم بين 6-17 عاماً في مخيمات وتجمعات اللاجئين الفلسطينيين في لبنان سنة 2008، حوالي 83.3% للذكور و90.3% للإناث⁴⁹.

أما بالنسبة لسنة 2010 فقد بلغت نسبة السكان الفلسطينيين في لبنان، الذين تبلغ أعمارهم 15 عاماً فأكثر، والذين لم يلتحقوا بالتعليم 28.3%، بواقع 27.4% للذكور و29.3% للإناث. من جانب آخر بلغت نسبة الحاصلين على التعليم الابتدائي والإعدادي 51.8%، بواقع 51.1% للذكور و52.5% للإناث، في حين بلغت نسبة الحاصلين على شهادة الثانوي فأعلى 19.9%، بواقع 21.6% للذكور و18.3% للإناث⁵⁰.

وفي الواقع يصعب الحصول على النسبة الحقيقية للأمية في مجتمع اللاجئين الفلسطينيين في لبنان، وفق تعريفها التقليدي، "الذي يقتصر على فكّ الحرف قراءة وكتابة"، أما إذا جرى تجاوز هذا التعريف؛ فالمشكلة أخطر بكثير، ويصعب حصرها في نسبة محددة، ومعلومة. ويمكن اعتماد تداخل الأسباب وراء التسرب المدرسي، عند مقارنة ظاهرة الأمية، وهنا أيضاً لا نجد تدخلاً من قبل الأونروا، ولا من جهات رسمية فلسطينية.

ويظهر الجدولين التاليين نسب الأمية للاجئين الفلسطينيين في لبنان، بين الذكور والإناث في سنوات 1995 و2000 و2006.

جدول 3/6: معدلات الأمية للفلسطينيين في لبنان حسب فئات العمر والجنس لسنتي 1995 و2000

2000			1995			السنة
النسبة العامة	الإناث	الذكور	النسبة العامة	الإناث	الذكور	فئات العمر
5.1	3.9	6.3	2.2	2.2	2.1	14-10
5.7	5.5	5.9	4.0	3.9	4.1	19-15
7.1	8.4	5.7	5.2	6.4	4.1	24-20
9.7	10.7	8.6	8.3	11.9	5.1	29-25
9.9	11.4	8.3	12.7	21.3	4.6	34-30
12.1	18.1	5.6	22.8	36.9	7.6	39-35
24.4	36.2	7.4	39.4	62.1	9.2	44-40
32.0	52.6	11.9	50.9	79.4	19.0	49-45
46.9	73.6	19.1	63.6	89.2	30.6	54-50
61.4	91.3	27.0	68.5	95.0	38.1	59-55
69.6	94.1	38.0	69.3	95.4	38.5	64-60
74.1	95.1	46.8	76.6	98.1	54.4	69-65
83.3	99.0	67.0	87.8	99.1	75.8	+70
16.8	22.5	10.8	19.6	28.2	10.8	النسبة العامة

المركز الفلسطيني للإحصاء - دمشق.

جدول 3/7: معدلات الأمية للأفراد (15 سنة فأكثر) في مخيمات وتجمعات الفلسطينيين في لبنان حسب فئات العمر والجنس 2006⁵¹

فئات العمر	الذكور	الإناث
19-15	11.1	7.3
24-20	14.1	8.1
29-25	17.9	13
34-30	21.6	17.4
39-35	24.5	22.8
44-40	22.2	29.9
49-45	18.8	32.5
54-50	19.4	49.8
59-55	28.9	71.6
64-60	31.7	82.2
69-65	47.7	92.4
74-70	55.6	91.3
+75	67.6	96.3
المجموع	21.3	29.5

5. التعليم ما بعد الثانوي:

مع المشكلات الضخمة للتعليم الثانوي مثل قلة عدد المدارس (مثلاً يوجد ثانوية واحدة لأربعة مخيمات في منطقة صور)، وغياب المنح؛ فإن الأونروا لا تتدخل في التعليم ما بعد الثانوي للفلسطينيين، باستثناء إدارتها لمعهد التأهيل المهني في سبلين. و"على

الرغم من أهمية هذا المركز، والذي أنشئ مع بداية (عمل) الأونروا، إلا أنه للأسف لم يتم تطويره من كافة النواحي التعليمية والاختبارية والمهنية والإنشائية. مما انعكس سلباً على سياسة الطلب الوظيفي للمتخرجين، حيث كان في السابق يتم حجز فرص عمل للطلاب مسبقاً⁵².

ولا يستقبل المعهد الطلاب من فئتي غير المسجلين وفاقدي الأوراق، لكنه يشكل موقفاً أساسياً لمئات من الطلاب الفلسطينيين في مرحلة التعليم ما بعد الثانوي، حيث يوفر سنوياً مقاعد لنحو 600 تلميذ وتلميذة فقط، وهذا لا يفي بالطلبات المتزايدة وسط الشباب، ولا يتضمن كافة الاختصاصات المطلوبة، حيث يبقى كثير من الطلبة خارج التعليم المهني⁵³.

ويواجه الطلاب مشكلة الأقساط المرتفعة لمعاهد التعليم المهني المرموقة، لذلك فإنهم يلجؤون إن استطاعوا إلى دورات مهنية قصيرة، لا تفي بالغرض، ولا تضمن فرصة عمل معقولة.

ولذلك فقد دعا المؤتمر التربوي - التعليمي الأول للاجئين الفلسطينيين في لبنان سنة 2005، إلى السعي لتطوير معهد سبلين وإمداده بالكادر التعليمي والتجهيزات، كي يتمكن من استقبال عدد أكبر من الطلاب، ويواكب متطلبات الأسواق المحلية والعربية، والسعي لمعادلة الشهادات المهنية في معهد سبلين بما يوازئها في الدولة المضيفة.

ثالثاً: التعليم الجامعي ومشكلاته:

سدد توقف المنح التي كانت تؤمنها منظمة التحرير الفلسطينية للطلبة الفلسطينيين في لبنان، للدراسة في دول صديقة لها، ضربة قاسية للتعليم العالي الفلسطيني في هذا البلد. ورغم عشوائية هذه المنح، واعتماد مبدأ "أخذ كل ما هو متوفر، والحصول على شهادة علياً" فإنها وفرت فرص تعليم لآلاف من الفلسطينيين، لم تعد متاحة أمام الأجيال التالية، حين أصبحت في مرحلة التعليم الجامعي أواخر ثمانينيات القرن الماضي. وقد تزامن ذلك مع بدء "الأزمة المالية" في الأونروا، وسياسة ضغط النفقات التي أدت إلى توقف المنح الدراسية للطلبة الجامعيين، ما خلا استثناءات تخص "المحسوبيات والمقربين من أصحاب النفوذ في دائرة التربية والتعليم في الأونروا"⁵⁴.



وقد قام "صندوق الطالب الفلسطيني"⁵⁵، بتغطية بعض العجز، لكن بشروط صعبة، وانخفضت تقديماته مؤخراً مع ضعف التمويل، وغالباً لا يستطيع القطاع الأوسع من الطلبة الفلسطينيين الالتحاق بالجامعات الخاصة في لبنان، أما الجامعة الرسمية فتقبل أعداداً منهم في فروعها الأدبية والعلمية، وضمن النسبة المخصصة للأجانب.

وتضمّ الجامعات في لبنان، الرسمية والخاصة، حوالي ثلاثة آلاف طالب فلسطيني:

يوجد أقل من نصفهم في جامعة بيروت العربية، والنصف يتوزع على فروع الجامعة اللبنانية، ويبقى مئات عدة منهم موزعة على الجامعات اللبنانية الدولية، ومعهد الإدارة والكومبيوتر الجامعي، مع حوالي 76 طالباً في كل من الجامعتين اللبنانية - الأمريكية، والأمريكية، والبعض من الآخرين يحملون الجنسية الأردنية. بالطبع من هؤلاء عشرات في الدراسات العليا والدكتوراه، ويتوزعون كسواهم بين الكليات النظرية والتطبيقية⁵⁶.

يتولى عدد من الجهات المانحة تقديم منح ومساعدات للطلاب الفلسطينيين، لكنها محدودة جداً، إذ إن مجموع "المنح التي تديرها الأونروا والمقدمة من الوكالة الكندية للتنمية [Canadian International Development Agency (CIDA)]، ودولة قطر، وصندوق أوبك للتنمية [Organization of the Petroleum Exporting Countries] (OPEC)]، وحكومات إسبانيا، والولايات المتحدة، وفرنسا، وصلت جميعها في العام 2005 إلى 236 منحة جامعية، [أي أنها] لا تغطي أكثر من 5 إلى 7% من مجموع الطلبة الفلسطينيين"⁵⁷.

ويعتمد آخرون على مساعدة الأهل والأقارب، وعلى العمل خارج أوقات الدراسة، وفي مهن صعبة وقاسية، لتوفير أقساطهم الجامعية.

ترخي أوضاع اللاجئين الصعبة في لبنان، بظلالها على الجامعيين الفلسطينيين من أبناء اللاجئين، فألى جانب القلق تجاه تأمين الأقساط الذي يرافق حياتهم الجامعية، هناك قلق يتصل بالعمل بعد التخرج، وهو ما يسميه البعض بـ"الدخول في نفق مظلم بعد التخرج، فنحن محرومون من 72 وظيفة والحقوق المدنية، فما فائدة التعليم؟ يسأل حسام مرواس (طالب في كلية طب الأسنان)"⁵⁸.

و غالباً ما يتحكم إدراك الحرمان من الحقوق المدنية، وأهمها حق العمل، في اختيارات الطلاب الفلسطينيين لدراساتهم الجامعية. وبحسب نتائج استطلاع مركز الزيتونة سنة 2005؛ فإن:

الاختصاصات التي يختارها أولئك الذين يبلغون مرحلة التعليم الجامعي، بدت متأثرة بالآفاق الممكنة للعمل؛ فقد توجه 57.7% من هؤلاء إلى دراسة الإدارة والمحاسبة والآداب والعلوم الإنسانية والكمبيوتر، وهي كلها - باستثناء المحاسبة - تخصصات لا يحتاج العمل فيها إلى التسجيل في النقابات والاتحادات، فيما توجه 9.5% لدراسة الهندسة، و8.5% منهم لدراسة الطب، و5% لدراسة القانون.⁵⁹

تشهد مشكلات قطاع التعليم الجامعي الفلسطيني في لبنان، تفاقماً مطرداً، وقد أوصى المؤتمر التربوي - التعليمي الأول للاجئين الفلسطينيين في لبنان، بالسعي لإنشاء جامعة وطنية فلسطينية في لبنان، وتفعيل الاتحاد العام لطلبة فلسطين في لبنان، وإنشاء صندوق للطلاب الفلسطيني في م.ت.ف، وإحياء دور دائرة التربية في المنظمة، والاهتمام بمساعدة المتخرجين على توفير فرص عمل في السوق المحلي، والسعي لإلغاء أو تعديل الشروط القانونية المجحفة بحق الخريجين في مجال العمل.⁶⁰

بالطبع فإن شيئاً من هذا لم يحدث، ومع حلول العام الدراسي الجامعي 2006/2007، بدا الطلبة الفلسطينيون في الجامعات، أيتاماً لا معين لهم؛ فالكثيرون منهم لم يستطيعوا العمل في فترة الصيف بسبب العدوان الإسرائيلي على لبنان، وكذلك كان حال أهلهم الذين كانوا يقدمون لهم العون، والأونروا عاجزة، والمنح لا تغطي سوى نسبة ضئيلة مع تعدد الجهات المانحة. وقد أدى هذا الواقع إلى تهديد نحو ثلثي الطلاب الجامعيين الفلسطينيين أي ما يقارب 2,100 طالب، بفقدان مقاعدهم الدراسية، أما الأرقام المتفائلة فنذهب إلى حدّ تأكيد خروج ما لا يقل عن 1,800 طالب من أصل الثلاثة آلاف من الجامعات⁶¹. وقد بادرت لجان طلابية إلى التحرك ومناشدة الأونروا وم.ت.ف. والمانحين، لإنقاذ الجامعيين الفلسطينيين، ولم تتوفر معطيات محددة حول نتائج هذا النشاط.



ويظهر الجدول التالي انعكاس معاناة اللاجئين الفلسطينيين على الحالة التعليمية، للذكور والإناث في سنة 2008:

جدول 3/8: التوزيع النسبي للأفراد (10 سنوات فأكثر) في مخيمات وتجمعات الفلسطينيين في لبنان حسب الحالة التعليمية والجنس 2008⁶²

الحالة التعليمية	الذكور	الإناث	كلا الجنسين
أمّي	7.6	14.1	11
ملمّ	14	11.6	12.8
ابتدائي	38.4	33.5	35.8
إعدادي	19.3	24	21.8
تدريب ما بعد الإعدادي	4.6	1.9	3.2
ثانوي	7.4	9.9	8.7
تدريب مهني بعد الثانوي	3.4	1.7	2.5
بكالوريوس	4.1	2.8	3.4
دبلوم عالي	0.6	0.3	0.5
ماجستير	0.4	0.2	0.3
دكتوراه	0.2	0	0.1
المجموع	100	100	100

خاتمة:

كان يمكن لهذه الخاتمة أن تخلص إلى توصيات واستنتاجات، بيد أن الإدراك المسبق بمعرفة الجهات المعنية بواقع التعليم الفلسطيني، وبوجود ما لا يُحصى من التوصيات ومقترحات الحلول، لا بد أن يقودها في اتجاه آخر، خصوصاً وأنه يصعب تحديد عامل واحد وراء التدني الكارثي للمستوى التعليمي للاجئين الفلسطينيين في لبنان.

لقد أظهرت نتائج استطلاع جمعية الخريجين الفلسطينيين لسنة 2003 أن 40.9% من المستطلعة آراؤهم أعادوا السبب إلى إهمال المدرسين والإدارة، وأعاد 20.1% السبب إلى إهمال المنظمات الطلابية الفلسطينية، وكانت البقية من حصة الأهل وغياب المتابعة... الخ.

وواقع أنه من الصعب تجزئة المشكلة، وبالتالي تصعب تجزئة الحلول. إذ كيف يمكن أن يكون واقع التعليم مع نسبة بطالة تفوق الـ 40% من القوة العاملة؟ وكيف ينتظم التعليم مع بيوت لا شمس ولا هواء فيها، ومع مدارس مكتظة؟ وكيف يكون حال المتعلم، وهو لا يتوقع من الجهد الذي يبذله تديلاً في المكانة الاجتماعية والاقتصادية؟.

إن الأونروا تتحمل مسؤولية أساسية بوصفها الجهة المكلفة بمتابعة شؤون اللاجئين المقتلعين من ديارهم. لكن الوقوف عند هذه النقطة يحمل أخطاراً لا تقل عمماً تخلفه سياسة الأونروا من كوارث؛ فهناك أيضاً مسؤولية الدولة اللبنانية، وضرورة التزامها ببروتوكول الدار البيضاء في 11/9/1965، من حيث معاملة الفلسطينيين الذين يقيمون فيها معاملة رعايا الدول العربية، وهناك مسؤولية م.ت.ف، الممثل الشرعي للشعب الفلسطيني، والمسؤولة عن شؤونهم، فضلاً عن مسؤوليات يتحملها رجال الأعمال والممولين، ومؤسسات المجتمع المدني وفصائل العمل الوطني.

إن أهم آثار التعليم في حياة الطلاب اليوم هو أنه يسهم إلى حد بعيد في تحديد نوعية الحياة التي سيحظى بها الطالب مستقبلاً، خصوصاً في مجتمع لا جرى لا تُشكّل الملكية أو رأس المال أو الصناعة جزءاً فعالاً من مكونات حياته الاقتصادية إذ إن حرمان اللاجئ الفلسطيني في لبنان من حقّه في التعلّم لا يحكم عليه بمحدودية المعرفة فحسب، بل يُحدّد موقعه في السلم الاجتماعي كعامل أو صاحب حرفة أو في أفضل الأحوال مقدم خدمات ثانوية، سواء بقي في لبنان حيث يعيش اليوم، أو هاجر إلى خارجه تحت وطأة الضغوط

المتكاثرة، أو حتى إن تحررت بلاده يوماً وعاد إليها، إذ سيُشكّل حينها اللاجئين الذين كانوا في لبنان الفئة الأقل تعلماً وتأهيلاً وثقافة، إن استمرت الأمور على ما هي عليه اليوم. ولا يخفى ما في هذا من عنصرية تُقرّر دونية الفرد الفلسطيني اللاجئ في لبنان على مدى حياته وفي كل أماكن تواجده.

ثمة ما يستدعي تحركاً فورياً لحلّ شامل، يواجه كل المشكلات، وإلا فإن أجيالاً كاملة سوف تبقى غارقة في الجهل والامية والحرمان.

Conditions of the Palestinian Refugees in Lebanon

Edited By:

Dr. Mohsen M. Saleh

هذا الكتاب

يعرض هذا الكتاب أوضاع اللاجئين الفلسطينيين في لبنان الديموغرافية والقانونية والتعليمية والاجتماعية، كما يعرض مشاريع التسوية السياسية المتعلقة باللاجئين، وهناك فصل خاص حول مأساة مخيم نهر البارد.

وهو يُظهر أن الفلسطينيين يعانون من حرمانهم من عدد من الحقوق المدنية بحجة منع توطينهم. ولكن الحقيقة هي أن الفلسطينيين لا يرغبون أصلاً في التوطين، وإنما يرغبون بمعاملة إنسانية عادلة، غير مرتبطة بإعطائهم الجنسية، أو الحقوق السياسية الخاصة بأقرانهم اللبنانيين.

والكتاب موثق من الناحية العلمية، ويستعين بالكثير من الجداول والأرقام والإحصائيات التي تدعم الحقائق والمعلومات الواردة في النصوص.

ويأتي الكتاب في طبعة مزيدة ومنقحة بعد تحديث الكثير من محتوياته حسب الإحصائيات والمعلومات المتوفرة حتى أواخر سنة 2011.

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات

Al-Zaytouna Centre for Studies & Consultations

ص.ب. 14-5034 بيروت - لبنان

تلفون: +961 1 803 644 | تليفاكس: +961 1 803 643

info@alzaytouna.net | www.alzaytouna.net

